كـــــــلام آخـــــــر

غلق مقرات النزاهة

■ يوسف المحمداوي

كان الطاغية في معظم سياساته يتبع طريقة السالب والمانح في تعامله معنا ، لذا تجده في أعوام عزلته ولشعوره بالنقمة المتزايدة على نظامه من الداخل،يبحث عما يشغل الشارع باتخاذ قرارات تعسفية يراها واهما بأنها ستشغل الناقم لكون أغلبها تتعلق بمفردات حياة المواطن اليومية،والأمثلة على ذلك كثيرة بتنوعها ووفيرة بغرابتها،فترى البائد الضرورة يوما يمنع الباعة من أصحاب "البسطيات" وما أكثرهم في زمنه الأسود وزمننا الأغبر،من ممارسة عملهم على الأرصفة في الأسواق الكبيرة والشوارع التجارية،ليزيد من معدلات البطالة ونقمة المساكين.

لكن بعد فترة تفاجئنا أبـواق شاشتي تلفازه العراق والشباب أن هناك مكرمة من القائد للشعب،وبعد ساعات انتظار حارة للمكرمة يأتي القرار بالسماح للباعة بالعودة لمزاولة عملهم!،لتصدح أغاني المرتزقة "سيدي أشكد أنته رائع"،ليذهلنا بقرار آخر يسقط به عجلات لموديلات معينة ويمنعها من السير داخل العاصمة،ليضيف الى مكارمه مهزلة أخرى،يطرب بنتائجها على قصائد المديح وأغانيه واهازيج الرفاق.

اليـوم وبـعد ثمان من رحيل الدكتاتور نجد حكومتنا "الديمقراطية كما تعلن وكما نتمنى "،بعد أن حوصرت بمطالب المتظاهرين تذهب الى أبعد مما ذهب اليه الطاغية، بقرارها الداعي لإغلاق مقرات الحزب الشيوعي!،وكذلك مقرات حزب الأمة الذي يتزعمه النائب السابق مثال الآلوسي!.

ولا ندري هل أن قرار المالكي هذا من ضمن جدول عمله في ال(١٠٠)يوم التي أعطاها كمهلة لتقييم عمل وزراء حكومته!؟، والجميع يعرف أن الحزب الشيوعي ليس له ناقة أو جمل في حكومة الشركة عفوا الشراكة الوطنية، وكذلك بالنسبة للآلوسي،وأنا أول المهنئين لهما على عدم وجودهما في حكومة يصيبها الهلع مع أول صيحة لمظلوم وما أكثرهم في عراقنا الجديد.

وقد يكون لتأريخ الحزب الشيوعي الطويل وعمق جذوره في هذه الأرض،وآلاف القرابين التي قدمها نذورا للحرية والوطن على مدى أكثر من سبعين عقدا من الزمن،تجعله في موقع المحسود المهاب من قبل البعض،ولو جاء القرار من حزب او كتلة حديثة التأسيس إذا ما قورنت بتأريخه لامنا بما ذهبنا أليه. لكن ما يثير الاستغراب أن يأتي هذا التصرف من حزب الدعوة الذي شاركه على مدى سنوات طويلة بالنضال والتضحيات في مقارعة الديكتاتور سواء في الداخل اوالخارج،وأبناء الحزبين يتذكرون جيدا ما فعله النظام البعثي برفاقهم في نهاية سبعينيات القرن الماضي ولم يفرق بينهما في بطشه .

فما الذي حدث؟وإذا كانت ذريعة ممتلكات أموال الدولة هي الدافع،نعتقد أن الحزب الشيوعي وحزب الأمة هما أول المباركين والمبادرين لتنفيذ ذلك لو شمل الجميع،ولكننا نعلم علم اليقين أن ما تسيطر عليه أغلب الأحزاب والكتل المتنفذة من ممتلكات الدولة لا يساوي شيئا أمام ما يشغله الحزبان المذكوران.

علما أن المالكي قبل غيره على درايـة تامة بما تعرض له الحزب الشيوعي على يد النظام السابق من مصادرة ممتلكات وحقوق.

وكان من الواجب انصافه،كما أنصف من لا يشكلون شيئا أمام تضحياته،و يستولون الآن على بيوت تراثية تتعلق بتأريخ العراق وحضارته،ناهيك عن التي يسميها الطاغية بقصور الشعب،وتحولت بين ليلة وضحاها الى قصور للنخب،فضلا عن ممتلكات الدولة التي أصبحت بأسعار مضحكة ملكا صرفا لبعض الساسة الجدد.

أما إذا كانت الاحتجاجات التي يطالب من خلالها المواطن بأبسط حقوقه هي السبب،فهي شهادة نضال وشرف تضاف الى سجل حزب الفقراء والمثقفين،ونكبة لحزب الدعوة الذي خسر بقراره شريحة واسعة من المفكرين والمثقفين ويتقدمهم الفقراء بالطبع.

يقول أحد المفكرين الذي رفض ذكر أسمه :أعتقد أن القرار جاء كمكرمة من الحكومة،لعدم وجود اي ملف فساد اداري او مالي لمسؤولين كبار أو موظفين صغار من الحزب الشيوعي في هيئة النزاهة،وهذا مخالف للقوانين السائدة!.

وينطبق الأمر على الآلوسي الذي ضحى بولديه من أجل التجربة الديمقراطية الجديدة،وتعيش الحكومة!!!.

ناشطون مدنيون في ميسان لـ

قوات مدرعة وحظر التجوال وملاحقة الإعلاميين وأد للديمقراطية

تظاهرات شعبية تطالب بحقوقها.. تصوير: ادهم يوسف

□ ميسان / رعد الرسام

في الوقت الذي هللت الحكومة لنجاح القوات العسكرية في حفظ الأمن خلال تظاهرات الجمعة الماضية التي وسمها ناشطو الفيس بوك بجمعة الغضب ، أثـارت الخطوات الاستباقية التي اعتمدتها الحكومة بإنزال قوات الجيش المدرعة لتقطيع أوصال المدن وفرض حظر التجوال وإغلاق الأسواق وملاحقة الإعلاميين ، أثـارت استنكار العديد من ناشطي المجتمع المدني ونخبه إضافة لجمهور ميسان الذين عدوا هذه الإجراءات بمثابة انتهاك صارخ لمبادئ دستورية اساسية فيما يخص حرية التعبير عن الرأي وحق التجمع والتظاهر السلمي ، حيث كانت ميسان واحدة من المحافظات القليلة التي عزف جمهورها عن التظاهر خلال الجمعة الماضية بسبب الإجـراءات الأمنية والعسكرية المشددة والاقفة التي فاجأت المواطنين منذ ساعات الصباح الأولـى ، إضافة لتوجس المواطنين وخشيتهم من ردود أفعال الجيش والشرطة التي وصفوها بالمتهورة ،خصوصا وأن أحداث تظاهرة العاطلين وما رافقها من تصرفات هستيرية واطلاق نار كثيف من قبل هذه القوات لا زالت طرية في اذهان الناس ، المدى استطلعت آراء عدد من الإعلاميين وناشطي المجتمع المدني حول الاسباب الحقيقية لعزوف جماهير ميسان عن التظاهر خلال جمعة الكرامة .

العديد من النخب الميسانية أجمعوا على غياب قيادات حقيقية وفاعلة للمجتمع المدني ونشاطاته الجماهيرية وبضمنها التظاهرات الاحتجاجية التي خرجت بشكل عفوي للمطالبة بحزمة أمور تتعلق بمكافحة الفساد وتحسين الخدمات مشيرين الى أن الجمعة الماضية خير شاهد على هـذا حيث بقيت مجاميع صغيرة من الذين يرومون التظاهر واقفين في الشوارع الفرعية وسط المدينة بانتظار من ينظم صفوفهم ويتقدمهم للتظاهر ولكن غياب القادة الميدانيين وقيام القوات العسكرية بأمر التجمعات الصغيرة بالتفرق حال دون قيام التظاهرة المرتقبة يوم الجمعة الماضية ، ويشير الصحفي أحمد الحلفي الى أن تغيب القيادات المدنية عن الساحة خلال هذه الأيام ربما يعود لخشيتها من أن تقوم السلطات بملاحقتها واعتقالها .

لافتا الى أن أحداث تظاهرة ٢٧/شباط وما تعرض له المشاركون فيها من قبل القـوات العسكرية التـي أطلقت النار بكثافة ردا على تجاوز بعض المتظاهرين لا زالت راسخة في اذهـان المواطنين الذين يخشون من تكرار التجربة .

من جهته قال الناشط المدني محمد عبد الجبار أن التعامل المتشنج للقوات العسكرية مع متظاهري جمعة الغضب زرع الرعب في اوساط المجتمع المدني بحسب وصفه مضيفا "لقد توجس الناس خشية من ردود افعال القوات العسكرية فيما لو خرجوا للتعبير عن آرائهم عبر التظاهرات السلمية بعد أن تجسدت هذه الـردود في عمليات القمع وإطلاق النار بكثافة خلال التظاهرة السابقة ، ناهيك عن قطع الطرق وفرض حظر التجوال على المركبات وقيام المفارز العسكرية بتفريق التجمعات الصغيرة التي كانت تتهيأ للتجمع والتظاهر ، حتى وصل الحال الى منع تجمع او وقـوف أربعة اشخاص او ثلاثة في الشوارع الفرعية القريبة من المحافظة إضافة لقيام أفراد الجيش والشرطة بتصرفات غير لائقة واستفزازية ضد المواطنين"

عبد المحسن داغر العقبي/ رئيس تحرير جريدة صوت ميسان المحلية بين للمدى أمس أن احد أهم اسباب عزوف جماهير ميسان عن التظاهر في جمعة الكرامة هو توجس الناس وخشيتهم من التعرض لإطـلاق الـنار من قبل الـقوات الأمنية والعسكرية التـي انتشرت بكثافة منذ ساعات الفجر وقامت بقطع الطرق وفرض حظر للتجوال في عموم المحافظة ، وعن تعامل هـذه الـقوات مع الإعلاميين أكد العقبي أن معظم أفراد القوات العسكرية متشنجون ويتعاملون مع الإعلاميين بخشونة مضيفا انـه شخصيا تعرض للاعتقال اثناء تظاهرة العاطلين يوم ٢٧ / شباط جراء قيامه بأداء عمله الصحفي موضحـا " اثـنـاء انـدلاع المواجهات بين المتظاهرين وقـوات حماية مبنى المحافظة كنت في مكتب الجريدة ضمن الطابق الثاني للبناية القريبة من ساحة الحدث ، ولتغطية الحدث إعلاميا حملت كاميرتي الفوتوغرافية وتوجهت الى الشرفة المطلة على ساحة التظاهر وما أن قمت بالتقاط صورة لما يجري في الشـارع حتى فوجئت برشقة من الرصاص توجه على البناية فسارعت لدخول المكتب وما هي إلا لحظات وإذا بثلة من الجنود تقتحم المكتب وتطالبنا بتسليم الكاميرا فأعلمناهم بأنا لا نمتلك كاميرا ولسنا من صور الحدث ، فلم يجادلونا وغادروا المكتب ، وبعد فترة قصيرة غـادرت المكتب واتـجهت الى وسط المدينة وإذا بثلة عسكرية أخرى تلاحقني في أحد ممرات السوق وأعتقد ان أحد المخبرين السريين أو ما يعرف ب (الشمشوم) أرشدهم نحوي حيث قامت باعتقالي وحجزي داخل إحـدى غرف بناية مجلس المحافظة وهنالك تم توجيه كلمات نابية بحقي ، وبـعد احتجازي بمفردي لنحو ساعتين ، جاءت مجموعة أخرى من الجنود وقالوا لي من أعتقلك ولماذا ؟ فأجبتهم لا أعلم فقاموا بإطلاق سراحي ."

نقابة الصحفيين .. صمت مطبق ومريب

وعن دور فرع نقابة الصحفيين في الدفاع عن منتسبيها أكد العقبي أنه أتصل بالنقابة وأخبرهم بما تعرض له ولكنهم لم يحركوا ساكنا وكأن الأمر لا يعنيهم على حد وصفه مضيفا " فوجئت بموقف نقابة الصحفيين بعد أن اتصلت بهم وأطلعتهم بتفاصيل ما حدث لي ولكنهم لم يحركوا ساكنا ولم يتخذوا أي إجراء للدفاع عني ، علما أنني اشعر أن السلطات لا زالت تراقبنا وترصد تحركاتنا نحن الإعلاميين وكأننا أعداء للحكومة "

بـدوره أكد الإعلامي حيدر الحسني أن نقابة الصحفيين لم تكن في يوم ما مواكبة لتطلعات الصحفيين وطموحاتهم متابعا " شهدنا طيلة السنوات الماضية وفي طول البلاد وعرضها الكثير من حالات الاعتداء على الإعلاميين والصحفيين وانتهاك حرياتهم ولكننا لم نتلمس أي مواقف جادة للنقابة وظلت مواقفها في احسن الأحوال هزيلة ودون مستوى الحدث "

ولفت الحسني الى أن مضايقات القوات العسكرية للإعلاميين كما حدث فعليا خلال أداء عملهم لتغطية التظاهرات يعد مؤشرا خطيرا على تنامي محاولات البعض وأد التجربة الديمقراطية الوليدة التي من اهم مقومات بنائها وتكاملها احترام وصيانة استقلالية وحرية الأعلام مضيفا " سياسة القمع التي تمارسها الأجهزة العسكرية بحق الإعلاميين تثير قلقنا ومخاوفنا ، ونحن نرى أن تكميم الأفـواه وإسكات الصوت الإعلامي بمثابة وأد للديمقراطية الناشئة ، فمن واجبنا كإعلاميين هو إيصال صوت المواطن الذي هو مصدر السلطات كما نص الدستور الى المسؤول وبالعكس " وعد الحسني عزوف جماهير ميسان عن التظاهر يوم الجمعة الماضية بمثابة (نجاح ساحق) لخطة القوات العسكرية في تكميم الأفواه بحسب قوله.

فيما تساءل الناشط المدني ابو محمد فيما إذا كانت تصرفات القوات العسكرية اجتـهاد فـردي من قبل بعض الـقادة او الأفراد العسكريين أم أنها تطبيقا لأوامر القيادة السياسية للحكومة مضيفا " إذا كانت هذه التصرفات فردية فتلك مصيبة تستدعي التحقيق فيها ومعاقبة المسيئين وإذا كانت بأوامر عليا فالمصيبة أعظم وتستدعي إقامة مجالس عزاء شعبية على اغتيال الديمقراطية "

خطط صحية وتدابير وقائية من الأمراض الوبائية

□ بغداد / قيس عيدان

عقدت دائرة صحة ذي قار اجتماعا موسعا للجان الصحية المشتركة وحضور عدد من ممثلي الدوائر الساندة والجهات ذات العلاقة لمناقشة خطط الدوائر المعدة حول عدد من البرامج والقضايا ذات الاهتمام المشترك للنهوض بالواقع الصحي والبيئي في المحافظة.

وبين مدير عام الدائرة هادي بدر الرياحي خلال الاجتماع على ضرورة تعزيز سبل التعاون المشترك وتضافر الجهود لحل القضايا التي لها مساس مباشر بصحة الفرد والمجتمع من أهمها تفعيل العمل في مجزرة الناصرية و اتخاذ التدابير اللازمة حول الرعي داخل المدن وإيواء الحيوانات بالمنازل وأهمية فرض الشروط الصحية على الباعة المتجولين في الأسواق ومراقبة عمل المحلات بأنواعها مع الجهات الساندة الأخرى واتخاذ الإجـراءات الوقائية والتدابير الاحترازية للتوعية والتثقيف بالوقاية من مرض الأنفلونزا الوبائية ، واضاف : كما تمت الإشارة إلى ضرورة رفع مستوى التعاون بين إدارات المدارس والفرق الصحية لتلافي النقص الواضح في الخدمات المقدمة للطلبة في مدارس المحافظة مؤكداً على ضرورة توفير كل متطلبات النجاح لهذا القسم من أجهزة وملاكات طبية وتمريضية والـذي يخفف من الزخم الحاصل على مستشفيات المحافظة وحرص دائرة صحة ذي قار على تذليل جميع الصعوبات للارتقاء بمستوى الخدمات الطبية المقدمة للمواطن.

وفي السياق ذاته باشرت دائرة صحة محافظة صلاح الدين بحملات صحية وزيارات ميدانية الى جميع أقضية ونواحي المحافظة لمتابعة الاوضـاع الصحية للمواطنين ضمن منهاج وخطط الدائرة لمستمرة في هذا المجال .

واوضح الدكتور رائد ابراهيم مدير عام الدائرة بـان فريق من قسم لرعاية الصحية الاولية قام بزيارات خاصة الى المدارس الطينية في المحافظة دعم من وزارة الصحة وبالتعاون مع منظمتي (اليونيسيف) و(هيبيتايت) وذلك بهدف الكشف عنها وتحويلها الى مدارس نموذجية حديثة من اجـل الحـفاظ على صحة سلامة التلاميذ وتجنيبهم المخاطر الصحية التي تسببها هذه المدارس.

وقد شملت هذه الزيارات العديد من المدارس في عموم المحافظة شملت القيام بفحوصات طبية لجميع الطلبة من ضمنها فحوصات السمع والبصر، واستبيان تشوهات العمود الفقري، وسلامة الجسم من الاصابات والعوق الجسدي كذلك شمل الفحص استبيان التغذية ونوعية الغـذاء اليـومي، وتمت إحـالة بعض الحـالات المرضية والاصابات الى المستشفيات والمراكز الصحية .وتواصلت هذه النشاطات حيث نظم قسم الرعاية الصحية الاولية زيارات وحملات صحية ميدانية الى المدارس ورياض الاطفال في قضاء بلد وتم فحص الطلبة واعطاؤهم لقاحات ضد مرض الكبد الفيروسي والتيفوئيد.

كذلك شملت هذه الحملات الاحياء السكنية والمحلات العامة ورياض الاطفال ودوائر الدولة والسجون والاسواق، ونفذت من خلالها ايضا ندوات التثقيف الصحي للمواطنين.

مواطنون من كربلاء: نريد توزيعاً عادلاً بين مبالغ المهاجرين والعوائل المتعففة

□ كربلاء /علي العلاوي

انـتقد مـواطنـون وناشطون في حقوق الإنسان قيام وزارة المهجرين والمهاجـرين بمنح العـائـدين من الخارج مبالغ مالية تصل إلى مليون دينار تعويضا عن السنوات التي أمضوها في الخـارج هربا من جور النظام السابق مشيرين إلى أن الذين ظلوا في العراق وعانوا من سنوات الحصار والحرمان وجـور النظام هم الأجدى بهذه المبالغ عادين الذين هاجروا كانوا في وضع مالي أفضل وكانوا يرسلون الأموال إلى ذويهم وأهلهم لمساعدتهم على عبور شظف العيش الذي كان عليه العراقيون.

وذكر مسؤول في دائـرة المهجرين والمهاجرين في كربـلاء إن الدائرة بدأت بتوزيع مبلغ مليون دينار على نحو ١٠٨ من العائدين من خارج العراق والذين أطلق عليهم المهاجرين فيما كشف عن تـوزعي ٢٥٠ إلف دينار على نحو ١٣٠٤ منهم قبل فترة مشيرا إلى إن هناك أمـوالا أخرى سيتم دفعها إلى المهاجرين الآخرين والمسجلين لـدى الـدائـرة والذين يبلغ عددهم الكلية نحو خمسة آلاف مهاجر. إلا إن المواطن علي رحيم قال..إن هذه المبالغ كان الأجدى أن توزع على العوائل الفقيرة والأيتام والأرامل لان هذه الشريحة بحاجة ماسة في الـوقت الحاضر إلى مثل الأمـوال لمواجهة الحاجة إلى توفير الغذاء للأطفال والدواء لكبار السن..

وأضـــاف.. المـهـاجـرون عراقيون غادروا في ظروف كانت صعبة على العراق وهذا شيء نعرفه إلا إن ليس الجميع كان قد هاجر لأنه وقف ضد النظام بل الكثيرين وهم الأغلبية هـاجـروا لأنـهم يبحثون عن فرص عمل وان الكثيرين منهم من أصحاب شهادات وقد كانوا اف١ل حالا من العـراقـيـين المسـاكـين الـذيـن ظلوا تحت سياط النظام السابق الأمني والاقتصادي.

فيما قـال الناشط في مجـال حقوق الإنسان احمد الاسدي إن دفع المبالغ للذين عـادوا شيء جميل بكل تأكيد وهي حالة يـراد منها عودة الجميع إلى الـوطن والمساهمة في إعماره وبـنـائـه وخـاصـة الـكـوادر العلمية منهم..وأضاف إلا إن الحـال لم يكن كذلك فقد شمل هـذا الـتـكـريم ودفع الأمـــوال فقط الـذيـن هـاجـروا إلى الخارج في زمن النظام السابق مهما كانت أسباب الهجرة ودوافعها ومهما كـان مستـواه العلمي وموقفه من البناء والإعمار..

وأشـار ..لا اعتقد إن من الإنصاف مكافأة من كان يعيش في بحبوحة الهجرة على حساب من كـان يعظ أصابعه في زمن النظام السابق..

وأشـار كـان الأجـدر أن تمنح هذه المبالغ إلى الفقراء في المدينة وليست مكافأة من هاجر تحت أي ظروف.. مشيرا علينا إن نـتـجـاوز مكافأة المواقف لمجرد المكافأة وكان التغيير هو الحصول على المنافع موضحا على الـدولـة أن تـكـافئ مـن هاجر بأخذه موقعا وظيفيا مثلا أو مكانا يمكنه من بناء العراق والاستفادة من الخبرات التي حصل عليها ..موضحا إن ما يجري هو لمجرد المكافأة وكان الجميع يعيش في وضع اقتصادي جيد إلا المهاجر الـذي عـاد فهو بلا مال.

الشركة العامة للتجهيزات الزراعية
مناقصة رقم (٣) لسنة ٢٠١١
إعلان للمرة الثانية

تعلن الشركة العامة للتجهيزات الزراعية إحدى تشكيلات وزارة الزراعة الكائنة في الوزيرية/ خلف المعهد القضائي للمرة الثانية عن المناقصة رقم (٣) لسنة ٢٠١١ لتجهيز سيارات نوع مارسيدس موديل ٢٠١١ عدد (٥)خمسة وسيارة نوع مارسيدس مصفحة موديل ٢٠١١ عدد (١) واحد فعلى المناقصين الراغبين بالاشتراك في المناقصة مراجعة شعبة العلاقات في مقر الشركة الكائن في بغداد /الوزيرية /خلف المعهد القضائي مستصحبين معهم الوثائق المبينة أدناه لغرض شراء نسخة من شروط المناقصة والمواصفات لقاء مبلغ قدره (٧٥٠٠٠) خمسة وسبعون ألف دينار غير قابل للرد على ان يقدم العرض بظرف مغلق ومختوم مؤشرا عليه اسم المناقص والمناقصة في موعد أقصاه الساعة الحادية عشر من صباح يوم ٢٠١١/٣/٢٠ مرفقا به الوثائق والمستمسكات المطلوبة في المناقصة وسوف يهمل كل عرض يرد بعد الموعد أعلاه أو غير مستوف لكافة الشروط والمستمسكات والوثائق المطلوبة في المناقصة أو غير مرفق به التأمينات الأولية بنسبة (١٪) من مبلغ العطاء بموجب صك مصدق أو خطاب ضمان مصرفي صادر لأمر شركتنا علما ان وزارة الزراعة وشركتنا غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان وسيتم فتح العطاءات في الساعة الحادية عشر والنصف من صباح يوم ٢٠١١/٣/٢٠ وبإمكانكم الإطلاع على شروط المناقصة على موقع شركتنا على شبكة الانترنت: www.iraqiscas. ..com

مع التقدير

عـ/ يوسف محمد رؤوف عبد الحميد
المدير العام وكالة
رئيس مجلس الادارة
سامي غني خضير
/ / ٢٠١١